

الفساد المالي واثاره الاجتماعية في العراق ..قراءة في المعالجات

م. د مها سعد عبد الكريم

م. م غدير عبد الرسول شواي

قسم الدراسات السياسية

maha.saad@uomustansiriyah.edu.iq

gadeer89@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

تتناول هذه الدراسة ظاهرة الفساد المالي في العراق بعد عام 2003 بوصفها أحد أبرز التحديات التي تعرقل التنمية وتعصف بالبنية الاجتماعية للمجتمع. تسلط الدراسة الضوء على الأبعاد الاجتماعية للفساد، بما في ذلك ضعف الثقة بالمؤسسات، اتساع الفجوة الطبقية، وتراجع مستوى الخدمات الأساسية. كما تستعرض مجموعة من المعالجات والسياسات التي طُرحت للحد من هذه الظاهرة، وتقيم مدى فاعليتها في الواقع العراقي. تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل سوسيولوجي معمق للصلة بين الفساد المالي والتفكك المجتمعي، مع اقتراح رؤى إصلاحية قائمة على الشفافية والعدالة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية : العراق، الفساد، الآثار الاجتماعية

Financial Corruption and Its Social Consequences in Iraq: An Analytical "Review of Proposed Solutions

Abstract

This study examines the phenomenon of financial corruption in Iraq since 2003, identifying it as one of the most critical obstacles to development and social stability. It focuses on the social consequences of corruption, such as the erosion of public trust in institutions, the widening of socio-economic disparities, and the deterioration of essential public services. The study also reviews various proposed remedies and policy interventions aimed at curbing corruption, evaluating their effectiveness within the Iraqi context. Ultimately, the research offers a sociological analysis of the relationship between financial corruption and

social disintegration, while proposing reform-oriented solutions grounded in transparency and social justice

المقدمة:

يُعد الفساد المالي من أخطر الظواهر التي تواجه الدول، حيث يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية، والاستقرار السياسي، والعدالة الاجتماعية. ويشكل الفساد تحدياً مركباً يعيق بناء مؤسسات الدولة ويؤدي إلى هدر الموارد العامة، مما يؤثر على كفاءة الأداء الحكومي ويُضعف ثقة المواطنين بالمؤسسات الرسمية.

لقد أصبح الفساد المالي والإداري في العراق مشكلة متجذرة تهدد أسس الدولة، حيث ارتبط بضعف المؤسسات الحكومية، وانتشار المحاصصة السياسية، وغياب المساءلة القانونية الفاعلة، كما أدى إلى تدهور الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، مما ساهم في تفكك النسيج الاجتماعي وتزايد الإحساس بالظلم والإقصاء، كما عزز من الفجوة بين الطبقات، وانتشر الفقر والبطالة نتيجة سوء إدارة الموارد، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لمكافحة هذه الظاهرة، إلا أن التحديات ما تزال قائمة، مما يتطلب استراتيجيات أكثر فاعلية لتعزيز النزاهة والشفافية في المؤسسات العامة.

هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلى دراسة الفساد المالي في العراق، من خلال تحليل أسبابه، ومؤثراته، وأشكاله المختلفة، بالإضافة إلى استعراض السياسات الحكومية المعتمدة في مكافحته، كما يهدف هذا البحث إلى الكشف عن التداعيات الاجتماعية المترتبة على تفشي الفساد المالي في العراق، من خلال تحليل العلاقة بين الفساد المالي وتراجع العدالة الاجتماعية، وتأثيره في تقويض فرص التنمية المجتمعية، وتعزيز مظاهر التهميش والإقصاء داخل المجتمع العراقي، كما يسعى إلى تقديم حلول ومعالجات من شأنها الحد من هذه الظاهرة وتعزيز أسس الحوكمة الرشيدة. ومن خلال استعراض البيانات والتقارير ذات الصلة، يتناول البحث مدى تأثير الفساد على الاقتصاد العراقي، ودور الأجهزة الرقابية والتشريعية في الحد من انتشاره.

اشكالية البحث:

يُعد الفساد المالي من أخطر التحديات التي تواجه الدولة العراقية منذ عقود، لما له من انعكاسات سلبية على مختلف الجوانب السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية. فعلى الرغم من تعدد المبادرات والإجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة للحد من هذه الظاهرة، إلا أن الفساد ما زال مستشرياً بشكل يعوق التنمية ويقوض الثقة بين المواطن والدولة. ومن هنا تبرز الإشكالية المركزية لهذا البحث:

“ما هي الآثار الاجتماعية للفساد المالي في العراق، وما مدى فاعلية المعالجات المعتمدة للحد منه في ضوء الواقع العراقي؟”

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، منها:

- كيف ساهم الفساد المالي في تفاقم التفاوت الطبقي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة؟
- ما هو أثر الفساد على ثقة المواطن بالمؤسسات الحكومية؟
- ما هي أبرز السياسات والآليات التي اعتمدتها الدولة العراقية لمكافحة الفساد؟
- ما مدى فاعلية هذه المعالجات، وما العوائق التي تحول دون تحقيق نتائج ملموسة

فرضية البحث :

على الرغم من تعدد المعالجات والتشريعات لمكافحة الفساد المالي في العراق، إلا أن استمراره وتعمقه ما يزال يحدث آثاراً اجتماعية سلبية تتمثل في تزايد الفقر، وغياب العدالة الاجتماعية، وتآكل الثقة بين المواطن والدولة، مما يدل على ضعف فعالية السياسات المتبعة في الحد من هذه الظاهرة.

منهجية البحث :

تم استخدام المنهج التاريخي لبيان الجذور التاريخية لظاهرة الفساد ، فضلاً عن المنهج الوصفي لوصف الظاهرة ثم تحليلها من خلال المنهج التحليلي .

هيكلية البحث : تناول المبحث الاول مفهوم الفساد ، ثم جاء المبحث الثاني بعنوان مؤشرات الفساد في العراق، وجاء المبحث الثالث بعنوان اشكال الفساد المالي والاداري في العراق واثاره الاجتماعية ، بينما تناول المبحث الرابع معالجات لظاهرة الفساد بعنوان معالجات الفساد الاداري والمالي في العراق .

المبحث الاول : مفهوم الفساد

في الواقع ان ظاهرة الفساد قديمة قدم البشرية فمنذ أن عرف الكائن البشري معنى التحضر وأدرك ضرورة إقامة المجتمعات واهمية العمل التخصصي وهو محاصر بمجموعة من الضغوطات والإكراهات التي تعرقل تحضره وتحارب تكاملية عمل مؤسساته كالحروب والوباءات والكوارث الطبيعية والفساد المالي ، وهنا قد يتسائل البعض ما علاقة ظاهرة الفساد المالي بالضغوطات الأخرى على أساس أنها من الظواهر المجتمعية الحديثة التي امتازت بها النظم الشمولية على وجه الخصوص، والجواب على ذلك أن الفساد

ظاهرة عامة لا علاقة لها بنوع الحكم لأنها موجودة في النظم الفردية والديمقراطية والشمولية كما أنها سلوك إنساني كأى سلوك آخر، وتدخل في باب السلوكيات المنحرفة حالها حال ارتكاب جريمة الزنا أو شرب الخمر أو لعب القمار أو السرقة أو القتل أو الخيانة وهي إحدى المواريث السيئة التي حملها الإنسان مع ما حمل من مواريث الأجداد الأخرى، ولها جذور في عمق السلوك الإنساني الأول، بدلالة عثور فريق الآثار الهولندي في موقع (داكا) في سوريا سنة 1997 على ألواح لكتابات مسمارية تبين موقعاً إدارياً يشبه أرشيف دائرة رقابة معاصرة، يكشف عن قضايا خاصة بالفساد المالي وقبول الرشاوى من الموظفين العاملين في البلاط الملكي الآشوري و منه نعرف أن الفساد قديم قدم الخير والشر، والنزاهة والخيانة، لأنه سلوك إنساني من تداعيات الجانب الشرير في شخصية الإنسان، وهو يقوى ويضعف .. ينتشر وينكمش .. يزيد ويقل .. يعلن أو يخفى حسب الظروف العامة للحياة الفردية والمجتمعية ولذا يمكن القول أن بداية نشوءه رافقت بداية معرفة الإنسان الأول للإستخدام الوظيفي والعمل التخصصي الا ان تعريفه بشكل دقيق لم يتم الا في الوقت الحالي⁽¹⁾.

وهناك مجموعة من التعاريف للفساد بشكل عام

تعريف منظمة الشفافية الدولية : الفساد كمصطلح هو سوء إستعمال الوظيفة أو إستخدام المنصب في القطاع العام لتحقيق مكاسب شخصية ، ولا تميز المنظمة بين الفساد الإداري أو الفساد السياسي أو الفساد الصغير أو الفساد الكبير⁽²⁾ .

عرفه صندوق النقد الدولي IMF في تقريره السنوي لعام 1996 بأنه : سوء استخدام السلطة العامة من أجل الحصول على مكسب خاص يتحقق حينما يتقبل الموظف الرسمي الرشوة أو يطلبها أو يستجديها أو يبتزها⁽³⁾.

ويمكن القول: إنه من الصعب الفصل بين الفساد المالي والفساد الإداري؛ لأن أي قرار إداري يتخذ في أية مؤسسة غالباً ما يترتب عليه أثراً مالياً، ولهذا يمكن تعريف الفساد المالي على أنه استغلال أو مخالفة القانون للحصول على مكاسب مالية، أو معنوية بطرائق غير مشروعة، وتعد ظاهرة الفساد من أكبر

(1) هند محمود حميد، الفساد (تعريفه وخصائصه ..اسبابه ومظاهره وطرق مكافحته، مجلة العلوم السياسية، العدد55، 2018، جامعة بغداد، ص389.

(2) رحيم حسن العكيلي، الفساد تعريفه وأسبابه وآثاره ووسائل مكافحته، بحث منشور لهيئة النزاهة على الموقع الالكتروني: <https://nazaha.iq/> تاريخ الدخول للموقع 2024/11/27

(3) بورزاق رمزي ، دور المؤسسات المالية الدولية في مكافحة الفساد، المجلة الجزائرية لقانون الاعمال، العدد2، الجزائر، 2022، ص90.

المشاكل التي تواجه دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، ولكن بدرجات متفاوتة؛ لما لها من آثار على شتى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. اما تعريف الفساد المالي بشكل خاص فهو الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حالياً في تنظيمات الدولة (إدارياً) ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية (1).

وعليه إن الفساد وبمختلف أشكاله يعد هدراً للموارد الاقتصادية والبشرية ويعطل فرص الاستثمار في الأصول المادية والبشرية، ويساعد انتشار الفساد على زيادة حدة الاستقطاب الاجتماعي من خلال تدهور عدالة توزيع الدخل والثروة، الأمر الذي يقلل من الكفاءة المجتمعية ويعطل فرص التنمية.

المبحث الثاني

مؤشرات الفساد في العراق

للفساد مجموعة مؤشرات يمكن ترتيبها حسب الأكثر شيوعاً ومنها:

1- مؤشر الرشوة Bribery

وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتميرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة .

وترتبط أضخم عمليات الرشوة عند الصفقات الكبرى في المقاولات، وتجارة السلاح والحصول على توكيلات من الشركات العالمية، أو التعاقد مع الدول الأخر لشراء سلع ومواد وأجهزة، وعمليات الاستثمار والتفضيل بين الشركات، وقد أكد الدين الإسلامي والديانات السماوية على ذم الرشوة، ولعن الطرفين المتعاطين لها، وفي ذلك آيات وأحاديث متعددة، وهناك مناصب يستقتل عليها الفاسدون؛ لأنها مجال خصب للرشوة(2). وقد نفذت هيئة النزاهة ثلاث استبانات قطاعية عام 2019، شملت ثلاثة مؤسسات، واحتوت الأسئلة سؤالاً عن اعتقاد المراجع بوجود تعاطي للرشوة في الدائرة، وهل تم دفع الرشوة، وما سبب الدفع، ظهرت نتائجها في الجدول أدناه. وقد قامت هيئة النزاهة في عام 2020 بتنفيذ استبانة (مدركات الرشوة في القطاع العام)، بتوزيع استمارة على المراجعين بهدف تشخيص اتجاهات تعاطي

(1) حسين عليوي ناصر الزبيدي، الفساد المالي والإداري في العراق رؤية جغرافية سياسية، مركز الرافدين للحوار، بيروت، الطبعة الأولى 2023، ص23.

(2) سوسن ابراهيم رجب واخرون، الفساد الإداري والمالي في العراق الاسباب والمعالجات، المجلة المالية والمحاسبية، العدد السادس، 2020، ص18.

الرشوة، وشملت الاستبانة كل المحافظات العراقية ما عدا محافظات إقليم كردستان، إذ وزعت الاستمارة على مراجعي هيئة التقاعد الوطنية، والفروع التابعة لها في المحافظات (20) دائرة، و(7146) استمارة، في ضوء الجدول (1)، وكانت النتائج:

. بلغت نسبة إدراك الرشوة 10.75%.

. بلغت نسبة الدفع 4.8%.

. السبب في الدفع هو الإسراع في إنجاز المعاملة.

الاستبانة	الاستمارة الموزعة	نسبة ادراك الرشوة	نسبة حالات الدفع	سبب الدفع
مذكرات الرشوة في التسجيل العقاري	1767	22,1%	18,39%	الاسراع في الانجاز
في الضرائب	3733	22,0%	14,25%	الاسراع في الانجاز
في المرور	4574	10,0%	4,46%	الاسراع في الانجاز

وللرشوة آثار اقتصادية واجتماعية عديدة تتمثل بما يأتي:

- تؤدي إلى تأخر المشاريع الخدمية والإنتاجية ومشاريع الاستثمار.
- تأخير الزمن اللازم والمحدد لاستلام المشاريع.
- هدر جزء مهم من أموال الدولة وتبذيره.
- انخفاض الكفاية الإنتاجية للمشاريع.
- ضعف الجهاز الإداري والتنفيذي للدولة.
- إعاقة برامج التنمية الاقتصادية.
- انخفاض جودة المشاريع.

فقدان الثقة بالحكومة وانتشار الظلم وعدم تكافؤ الفرص وتفكك الروابط الاجتماعية⁽¹⁾.

2- **مؤشر غسيل الأموال:** وهي عملية اخفاء المصدر غير القانوني للأموال، وتحويلها أو دمجها في الاقتصاد المشروع، وتعد جرائم غسيل الأموال (Money Laundering) أخطر أنواع الفساد في عصر

(1) تقرير هيئة النزاهة، الهيئة تقصح عن نتائج استبانته حول دوائر الضريبة الأكثر تعاطياً للرشوة، 2021، على الموقع الإلكتروني: <https://nazaha.iq/> تاريخ الدخول للموقع 2024/11/23

الاقتصاد الرقمي كونها جريمة مكملة النشاطات متعددة، وفي عام 2020، كشف رئيس الجمهورية برهم صالح عام 2020، عن خسارة العراق ألف مليار دولار منذ سقوط النظام السابق عام 2003، وأن (150) مليار دولار، هربت من صفقات الفساد إلى الخارج منذ 2003.

ولظاهرة غسيل الأموال نتائج اقتصادية واجتماعية وخيمة، فزيادة الاستهلاك وارتفاع معدلات التضخم أمور ترتبط بغسيل الأموال، الأمر الذي يسهم في انخفاض معدلات الادخار ومن ثم قلة الاستثمار وضعف الإنتاجية، وقد توصلت إحدى الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الأموال غير المشروعة أدت إلى انخفاض الإنتاجية في الاقتصاد الأمريكي بنسبة (27%) بسبب نمو القطاع الاقتصادي غير الرسمي، كما تساهم عمليات غسيل الأموال في تعزيز الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، فضلاً عن ذلك تؤدي هذه الظاهرة إلى تآكل الروابط الاجتماعية، حيث يُنظر إلى المال غير المشروع كوسيلة للنجاح، مما يُضعف من قيم التعاون والتضامن، هذا التوجه يعزز من ثقافة الفردية ويُضعف من النسيج الاجتماعي حيث تظهر طبقة غنية جديدة تستثمر أموالها في قطاعات مثل العقارات، بينما يعاني ذوو الدخل المحدود من تدهور أوضاعهم الاقتصادية. هذا التفاوت يؤدي إلى تزايد معدلات الفقر والبطالة، ويزيد من التوترات الاجتماعية (1) ، كما هناك أساليب متنوعة لغسيل الأموال منها :

أسباب الفساد كثيرة وتختلف من بلد لآخر ، وعلى مستوى العراق نجد أن تفشي الظاهرة بهذا الشكل المرعب بعد التغيير الذي حصل في عام 2003 قد جاء نتيجة : (2)

1- حالة الفقر والعوز التي كان يعيشها المجتمع جراء الحصار الدولي وتشجيع المحتل وبعض الأطراف الداخلية والخارجية لعمليات النهب والسرقة التي عرفت فيما بعد باسم (الحوسمة) والتي كانت غايتها الرئيسية تلوّث فطرة الإنسان العراقي وتعوّده على السرقة وعدم احترام المال العام والقانون ، وقد تبين أن غالبيتها كانت أعمالاً موجهة وليست عبثية آنية.

2- ضعف هيبة السلطة التي استلمت القيادة بعد التغيير وعدم وجود دوائر أمنية أو دوائر شرطة المتابعة المجرمين.

3- العمليات الإرهابية وتأثيراتها العملية والتنظيمية.

4- الفوضى الخلاقة التي خلقها المحتل في بداية دخوله لبلادنا والتي نجح في توظيفها بشكل سليم.

(1) جواد كاظم البكري، اثر الفساد المالي ولااداري على الدخل القومي العراقي، مجلة ابحاث عراقية، مركز حمورابي لبحوث الدراسات الاستراتيجية، العدد4، بغداد2010، ص79.

(2) (حيدر علي عبد الله ، مشكلة الفساد في العراق واليات هيئة النزاهة في مكافحته ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهدين ، 2013 ، ص 57.

- 5- السعي التدميري لبقايا النظام السابق التي فقدت جاهها واصبحت تشعر باليأس التام.
- 6- الفوضى الخلاقة التي خلقها المحتل في بداية دخوله لبلادنا والتي نجح في توظيفها بشكل سليم.
- 7- السعي التدميري لبقايا النظام السابق التي فقدت جاهها واصبحت تشعر باليأس التام.
- 8- تدخل النخبة والأحزاب والعشائر والتنظيمات في عمل الدولة .
- 9- المحاصصة التي رضيت بها الأطراف توافقاً مما أدى إلى تسليم قيادات بعض أهم المؤسسات إلى اشخاص غير كفؤين ينحصر هدفهم في تدمير مشروع التغيير ، والاختيار الطائفي للقيادات الادارية العليا التي عملت على افشال التجربة وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
- 10- ضعف الوازع الديني والأخلاقي وانتشار ظواهر الفساد الخلقي التي خلفها الحصار الاقتصادي.
- 11- ضعف النظام الاداري للدولة وعدم مواكبته للتطور وبقاء بعض قيادات النظام البائد في مواقعها الوظيفية من دون تغيير وهي عادة غير مؤهلة من الأساس ، وجهل القيادات الادارية بطرق مكافحة الجديدة⁽¹⁾.

المبحث الثالث

اشكال الفساد المالي في العراق واثاره الاجتماعية

1- الصراع على المناصب العليا في الدولة...

وهو مظهر الفساد الأخطر، ويشمل استحواذ أفراد وأحزاب وكيانات ومنظمات على المناصب القيادية التنفيذية العليا في الدولة، ومناصب المدراء عامين ودرجات خاصة، وربما يصل الصراع إلى بيع هذه المناصب وشرائها، وهذه الجهات تكون مسيطرة على اتخاذ قرارات سياسية أو اقتصادية أو استثمارية أو تجارية أو مالية، واستغلالها لمصالح ذاتية وحزبية وفئوية، وينتج عن ذلك سوء إدارة الموارد الاقتصادية والمالية، أو سرقتها بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن الطبيعي بأن الجهة التي تتصدى لشراء هذا المنصب أو ذاك، عليها أن تعوض ما أنفقته من مبالغ بالاستغلال الأمثل لهذا المنصب وبشكل متسارع؛ لأن الكل يدرك بأن المنصب سيذهب إلى جهة أخرى بعد أربع سنوات، لذلك لا عجب أن تسمع في العراق أن الوزارة الفلانية مجيرة للحزب الفلاني، وبطبيعة الحال، لا يترك هذا النمط من الفساد أية آثار أو وثائق أو أدلة، لذلك فتوثيقه غير ممكن، لكن ما يُعلن من السياسيين أنفسهم، يؤكد تحول عمليات بيع المناصب

(1) محمد سلمان محمود، هيفاء مزهر الساعدي الفساد الاداري في العراق الاسباب والمعالجات، بحث منشور في المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية القانون، جامعة اهل البيت ، 2017، ص118.

إلى ظاهرة شائعة، وما نراه من تأخر تشكيل الحقائق الوزارية أو الفراغ الحاصل في بعض الوزارات، يعد دليلاً قاطعاً على الصراعات الحزبية على الاستحواذ على تلك الوزارات⁽¹⁾.

2 فساد عقود المقاولات والمشتريات

تقدر خسائر عقود المقاولات والمشتريات بـ (250) مليار دولار، وأشارت التقارير إلى أن الفساد المتعلق بهذا النوع يستشري في كل مفاصل الدولة.

ومن بين الأمثلة التي تحوم حولها شبهات فساد العقود والمشتريات ما كشفت عنه هيئة النزاهة من معلومات، بعقد سري لشراء سلاح من صربيا بقيمة (833) مليون دولار في أيلول 2007، وقد تبين لاحقاً أن القيمة الأصلية للسلاح أقل من ذلك بكثير، وقال مسؤولون عسكريون أميركيون كانوا يشرفون على تدريب الجيش العراقي في ذلك الوقت: إن التجهيزات التي تم شراؤها من صربيا ذات نوعية سيئة، أو إنها لا تتناسب مع مهمات الجيش العراقي وفي أيار 2008 ابتاع العراق ست طائرات مدنية من كندا، وتم شراء الواحدة منها بمبلغ قدره (38) مليون دولار، كانت سعة الطائرة الواحدة (76) راكباً، وقد تبين بعد ذلك أن العراق دفع سعراً أعلى من السعر الحقيقي لتلك الطائرات بكثير، والأمثلة في هذا المجال عديدة وماخفي منها أعظم.⁽²⁾

3 - فساد الوظائف الوهمية

ويُقصد به فساد التعيينات في وظائف وهمية لا وجود لها (فضائية)، إذ تذهب المرتبات والأجور المخصصة لهؤلاء إلى القائمين على الوزارات، أو جهات معينة ذات صلاحيات متنفذة وهذا النوع لا نجد له مثيلاً في دول العالم الآخر، فالسيطرة على هذا النوع من الفساد، يعد أمراً سهلاً في ضوء التقنيات الحاسوبية الحديثة.

ويشمل هذا النوع من الفساد صفوف الجيش، وقد أعلن رئيس الوزراء السابق، حيدر العبادي في مستهل ولايته، بأن هناك أكثر من (50) ألف جندي وهمي (فضائي)، كان ضباط متنفذون يستولون على مرتباتهم، وقد جرى الكشف عن هذا العدد بوصفه مجرد دفعة أولى لإحصاء سريع، لكن لم يجر بعد ذلك الكشف عن أية أرقام أو تحقيقات أخرى.

⁽¹⁾ حسين عليوي ناصر الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 58.

⁽²⁾ توبي دودج، ريناد منصور، الفساد السياسي وعوائق الإصلاح في العراق، تقرير، المعهد الملكي للشؤون الدولية، 2021، ص 12.

وتتضمن قوائم الجنود الوهميين جنوداً يتمتعون بإجازات مفتوحة، ويتم دفع مرتباتهم الشهرية إلى قادتهم العسكريين مع ضمان استمرارهم بالخدمة، أو جنوداً قُتلوا في المعارك، ولم تحذف أسمائهم من قوائم الرواتب الشهرية، أو جنوداً تسربوا من الخدمة، ولم يتم إنهاء علاقتهم بالعمل.⁽¹⁾

لقد أدى الفساد الحكومي إلى استنزاف الموارد الحكومية في التعيينات في الوظائف العامة، فنسبته قد تزيد عن (80%) من حجم الموازنة تذهب للنققات التشغيلية، ومعظمها رواتب للموظفين الذين يشكل (الفضائيون نسبة غير معلومة منهم).

4- صفقات العمولات

تعطيل الصناعة الوطنية والإصرار على استيراد كل شيء من الخارج يعد واحداً من مؤشرات، بل ذهب الأمر إلى توزيع موظفي المصانع والمؤسسات الإنتاجية على القطاعات الأخرى، ففي هذه الأخيرة لا يوجد هامش من العمولة للطرف المشتري، في حين أن أي شراء من الخارج سيكون مفتوحاً لإضافة هامش من العمولة، الأمر الأكثر خطراً من ذلك أن اشتراط الحصول على عمولة من الفاسدين، أدى إلى تلكؤ المئات من المشروعات الخدمية والإنتاجية والتي كان نتيجتها هدر المليارات من الدولارات، وفي مجالات المقاولات، فإن استيفاء عمولة يجعل الإحالة تتم بسعر مرتفع جداً، إذ يكون هامش ربح المقاول عالياً جداً، الأمر الذي يشجع المقاولين والمتعهدين على بيع المقولة، أو عقد التجهيز إلى مقاول، أو متعهد ثانوي ومنه لثالث وربما رابع، حتى تصل إلى مقاولين أو متعهدين يعجزون عن التنفيذ، وهنا لا تستطيع الجهة الحكومية ملاحقة المقاول الأخير، كونه لم يوقع عقد الإحالة مع الجهة التي أحالت العقد، وهذا ما يفسر أن عدد المشاريع المتكئة بالبصرة لوحدها بلغ (233) مشروعاً، منها مشاريع الماء في المحافظة التي تقدر قيمته بنحو (600) مليون دولار.⁽²⁾

5. تقاسم إيرادات الجمارك والضرائب المباشرة

يقف الفساد حجر عثرة أمام استفادة الدولة من الإيرادات المالية المتحققة من تطبيق قانون التعريفية الجمركية، الذي اضطرت الحكومة إلى تنفيذه، بهدف تقليل نسبة العجز المالي في الموازنة العامة، إذ أعلنت هيئة الجمارك العامة حصولها على (400) مليار دينار (306.5) ملايين دولار في ستة أشهر من العام 2016، هذا المبلغ الضئيل بالمقارنة مع ما يجب أن تكون عليه الحال، يُؤشر لحجم الفساد في الجهاز الضريبي العراقي، فنسبة الضريبة الجمركية لا تقل عن 10%، وقبالة هذه النسبة بلغت استيرادات القطاع الخاص في ضوء مبيعات البنك المركزي العراقي من الحوالات الخارجية والاعتمادات ما لا يقل

(1) محمد سلمان محمود، هيفاء مزهر الساعدي، مصدر سبق ذكره، ص 120.

(2) حيدر علي عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 123.

عن (30) مليار دولار في العام 2016، الأمر الذي يستوجب أن تصل قيمة الإيرادات الجمركية إلى (1.5) مليار دولار في ستة الأشهر الأولى من العام، في حين أنها لم تتجاوز مبلغ (306) مليون دولار، وهذا يعني أن حجم الفساد في الجمارك، وحدها يتجاوز المليارين ونصف المليار سنوياً.⁽¹⁾

6- بيع العملات الأجنبية وشراؤها

اعتمد هذا النوع على فساد أجهزة حكومية متعددة، وقبل أن يباشر البنك المركزي إجراءاته الجديدة في بيع العملة الأجنبية للمصارف كانت إجراءاته التي يتخذها للحيلولة من دون غسيل الأموال وتهريبها بحد ذاتها سبباً يجعل سعر بيع الدولار للمصارف أقل كثيراً من سعره في السوق الموازي، الأمر الذي أدى إلى مضاربة قوية على شراء العملة وبيعها.²

أما آثار الفساد السياسي والاقتصادي في العراق على المجتمع عميقة ومتعددة الأوجه. يمكن تلخيص أبرز الآثار الاجتماعية كما يلي:

1. تفكك الثقة الاجتماعية والمؤسساتية

ضعف ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية والسياسية، مما يولد شعوراً عاماً باللاجدوى واللامبالاة تجاه الشأن العام. شيوع ثقافة "الواسطة" و"المحسوبية"، والتي تحل محل الكفاءة والاستحقاق، ما يؤدي إلى انقسام المجتمع بين "من يملك النفوذ" و"من لا يملكه".

2. اتساع الفجوة الطبقية

يزداد تركّز الثروة في يد فئة صغيرة مرتبطة بمراكز النفوذ، بينما تزداد معاناة الطبقات الفقيرة من البطالة، سوء الخدمات، وتدني المستوى المعيشي. تؤدي هذه الفجوة إلى الشعور بالظلم الاجتماعي، ما يُغذي الحقد الطبقي والتمزق المجتمعي.

3. الهجرة والنزوح الداخلي والخارجي

الفساد يضعف فرص التوظيف ويقلص الأمل في تحسين الواقع، فيدفع الشباب والأكاديميين للهجرة بحثاً عن بيئة أفضل. كما أن تردي الخدمات والأمن يدفع الكثير من العوائل للنزوح من مناطقها.

4. ضعف التعليم والصحة والبنية التحتية

⁽¹⁾ توبي دودج ، ريناد منصور ، مصدر سبق ذكره ، ص 16.

⁽²⁾ حسين عليوي ناصر الزبيدي ، مصدر سبق ذكره ، ص 29.

الأموال المخصصة للقطاعات الحيوية تُهدَر أو تُنهب، مما يؤدي إلى تدهور المدارس والمستشفيات، ويؤثر مباشرة على جودة حياة المواطن. يظهر جيل محروم من التعليم الجيد والرعاية الصحية، ما يُضعف القدرات البشرية للمجتمع.

5. ازدياد العنف والجريمة

انتشار الفقر والبطالة وفقدان الأمل تدفع البعض نحو الانخراط في الجريمة أو الميليشيات أو شبكات الفساد نفسها. يؤدي ذلك إلى مزيد من اللااستقرار الاجتماعي، وبيئة خصبة للعنف السياسي والطائفي.

6. إضعاف الهوية الوطنية

استغلال الفساد للخطابات الطائفية والقومية يُضعف الشعور بالانتماء للوطن الواحد. تُقَدِّم الولاءات الفرعية (الطائفة، العشيرة، الحزب) على الولاء للدولة، مما يهدد تماسك النسيج الاجتماعي.⁽¹⁾

المبحث الرابع

معالجات الفساد المالي في العراق

أن كبر حجم الفساد في العراق يحتاج بالمقابل إلى عمل جبار ومتكامل يتناسب مع هذا الحجم فقد تبنت الحكومات العراقية المتعاقبة عدة خطوات أو اصلاحات يمكن ايجازها على النحو الاتي:

(أ) إرادة سياسية صادقة ومخلصة وغير متأثرة بالولاءات الطائفية أو المذهبية أو العرقية توقف اخلاصها للعراق وحده ولا تشرك في هذا الولاء احداً.

(ب) قوانين صارمة وحازمة وعادلة تأخذ كل مجرم بجريته ولا تحابي احداً على حساب المصلحة العامة أو مصلحة الوطن، ورغبة جادة في تطبيق القانون على الجميع بالتساوي .

(ج) رغبة جادة في تفعيل دور الدستور العراقي وعدم تهميشه.

(د) الفصل الحقيقي بين السلطات الثلاث وليس بالإسم فقط.

(د) اعادة هيكلة الإدارة العامة لمؤسسات الدولة بشكل علمي ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب بعيداً عن المحاصصة التي أقرت بالأساس لتسمح لبعض العناصر المخربة بالحصول على مراكز وظيفية عالية مارست من خلالها التدمير و خلق بيئة وظيفية جديدة في علاقاتها وطرق انجازها للعمل الوظيفي بعيداً عن الإجراءات الروتينية الموروثة.

¹ (احمد فاضل جاسم ، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003 دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والافاق المستقبلية ، المجلة السياسية والدولية ، المجلد 14، العدد (25) ، 2014 ، ص45.

ز) خلق نظام رقابي متطور ومدرب على انجاز واجباته وله صلاحيات واسعة وقابلية على الحركة والإشراف على كل مفصل من مفاصل عمل الدولة.

ح) تشجيع الرقابة الذاتية والنظر في المعلومات التي تقدمها الجهات المستقلة وعدم اهمالها ومكافئة المخبرين.

ط) اعطاء الإعلام دوراً أكبر من دوره المهم ش الحالي وتشكيل هيئة رقابية تتابع ما ينشره الإعلام وتتحقق من مصداقيته وتتخذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين في حال كانت المعلومات صحيحة⁽¹⁾.

الخاتمة :

يُعدّ الفساد المالي في العراق أحد أكبر التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي، حيث يؤدي إلى تبديد الموارد، وإضعاف المؤسسات، وتقادم الأزمات الاجتماعية. وعلى الرغم من الجهود الحكومية المبذولة لمكافحته، سواء من خلال الإصلاحات القانونية أو تعزيز دور الهيئات الرقابية، إلا أن هذه الجهود لا تزال تعاني من معوقات عدة، أبرزها ضعف تطبيق القوانين، والتدخلات السياسية، وغياب الشفافية في إدارة الموارد العامة. وخلص البحث إلى أن نجاح الحكومة في الحد من الفساد المالي يتطلب استراتيجية شاملة تركز على تفعيل الإرادة السياسية، وتعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية، وتطوير آليات المساءلة والشفافية. كما أن إشراك المجتمع المدني والإعلام في عملية مكافحة الفساد يمكن أن يسهم في زيادة الضغط على الجهات المعنية لتطبيق الإصلاحات بفعالية.

توصيات البحث

1. تعزيز الإرادة السياسية لمكافحة الفساد من خلال تبني استراتيجيات فعالة بعيدة عن المحاصصة الحزبية والطائفية.
2. تفعيل القوانين والأنظمة الرقابية بصرامة لضمان محاسبة الفاسدين، وتقليل فرص التلاعب بالمال العام.
3. إعادة هيكلة المؤسسات الرقابية بحيث تكون مستقلة تماماً عن التدخلات السياسية، وتُمنح صلاحيات واسعة في التحقيق والمحاسبة.

(1) الهيئة العامة للضرائب، الفساد الإداري والمالي واثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية وسبل معالجته، دراسات وبحوث، 2011، على الموقع الإلكتروني: <https://tax.mof.gov.iq/>

4. تعزيز الشفافية في إدارة الأموال العامة من خلال نشر التقارير المالية للحكومة، وتفعيل دور الإعلام في كشف الفساد.
5. إدخال تقنيات حديثة لمكافحة الفساد مثل الأتمتة والرقمنة في الخدمات الحكومية للحد من الرشوة والتلاعب بالمعاملات.
6. تشجيع ثقافة النزاهة والمساءلة من خلال التوعية المجتمعية، وتحفيز المواطنين على الإبلاغ عن حالات الفساد، مع ضمان حمايتهم قانونياً.
7. تفعيل التعاون الدولي لمكافحة الفساد عبر الاستفادة من التجارب الناجحة في دول أخرى، وتعزيز تبادل المعلومات مع المنظمات الدولية المختصة.
- تسهم هذه التوصيات في وضع إطار عملي لمواجهة الفساد المالي في العراق، وتحقيق الإصلاح الإداري والمالي المطلوب لتعزيز التنمية والاستقرار.

المصادر :

1. بورزام رمزي ، دور المؤسسات المالية الدولية في مكافحة الفساد، المجلة الجزائرية لقانون الاعمال، العدد2، الجزائر، 2022.
2. تقرير هيئة النزاهة، الهيئة تفصح عن نتائج استبانتها حول دوائر الضريبة الأكثر تعاطياً للرشوة، 2021، على الموقع الالكتروني: <https://nazaha.iq/> تاريخ الدخول للموقع 2024/11/23
3. توبي دودج ، ريناد منصور ، الفساد السياسي وعوائق الإصلاح في العراق ، تقرير ، المعهد الملكي للشؤون الدولية ، 2021.
4. جواد كاظم البكري، اثر الفساد المالي والإداري على الدخل القومي العراقي، مجلة ابحاث عراقية، مركز حمورابي لبحوث الدراسات الاستراتيجية، العدد4، بغداد2010.
5. حسين عليوي ناصر الزيدي، الفساد المالي والاداري في العراق رؤية جغرافية سياسية، مركز الرافدين للحوار، بيروت، الطبعة الاولى 2023.
6. حيدر علي عبد الله ، مشكلة الفساد في العراق واليات هيئة النزاهة في مكافحته ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهدين ، 2013.
7. رحيم حسن العكيلي، الفساد تعريفه وأسبابه وآثاره ووسائل مكافحته، بحث منشور لهيئة النزاهة على الموقع الالكتروني: <https://nazaha.iq/> تاريخ الدخول للموقع 2024/11/27
8. سوسن ابراهيم رجب واخرون، الفساد الاداري والمالي في العراق الاسباب والمعالجات، المجلة المالية والمحاسبية، العدد السادس، 2020.

9. محمد سلمان محمود، هيفاء مزهر الساعدي الفساد الاداري في العراق الاسباب والمعالجات، بحث منشور في المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية القانون، جامعة اهل البيت ، 2017.
10. هند محمود حميد، الفساد تعريفه وخصائصه ..اسبابه ومظاهره وطرق مكافحته، مجلة العلوم السياسية، العدد55، 2018.